وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور الاسواق المالية في تنمية الاقتصاد العراقي

بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية.

الطالب

احمد عبد الله جاسم

إشراف

أ. د. بتول مطر عبادي

١٤٣٩ هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ صدق الله العلي العظيم

سورة العلق

إهداء

إلى ...

والدي

اعترافاً بفضله

إلى ... ينبوع الحنان الثرّ أمي

براً بها وخفض جناح

إلى ...

إخوتي وأخواتي رعاهم الله

حباً واعتزازاً

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

قد يقف المرء أحياناً عاجزاً عن رد الجميل لذوي الفضل ،وقد لا يطاوعه التعبير عن معاني الشكر والتقدير على ما بذلوه من مساعدة وعون ، ومع ذلك لا يسعني إلا إن أتقدم بالشكر والتقدير إلى **(د.بتول مطر عبادي)** لتفضلها بالأشراف على بحثي وما قدمته لي من إرشاد وتوجيه ،، فجزاها الله عني خير الجزاء واسأل الله سبحانه وتعالى إن يمن عليها بالصحة والعافية.

الباحث

المقدمة

تؤدي ألاسواق المالية دورا متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية للعراق ،فأصبحت الخيار الواقعي في رفع درجات رؤوس الأموال واتساع خطط التمويل وخاصة بعد النمو المطرد الذي حققته هذه الأسواق في مؤشراتها والتطورات النوعية التي طالت العديد من المجالات في الأسواق ،مما زاد من أهميتها بوصفها إحدى القنوات الرئيسة لتعبئة وتوجيه الموارد المالية بين المدخرين والمستثمرين ،فضلا عن كونها مرآة للوضع الاقتصادي العام في الدولة .ونتيجة للروابط القوية بين أسواق راس المال والاقتصاد، عد استقرار أسواق راس المال مقياسا لمدى نجاح السياسات الاقتصادية العامة للدولة،وعدت مؤشرات هذه الأسواق من المؤشرات الاقتصادية المفيدة لاتجاهات النشاط الاقتصادي ولتقييم أداء أسواق راس المال للكشف عن التطورات التي حققتها مقارنة بغيرها من الأسواق .

وأصبح موضوع أسواق الأوراق المالية يحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من معدلات الرفاه لأفراده ، فالسوق المالي يستمد مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام والاسواق ظاهرة قديمة موجودة منذ القدم فهي ليست وليدة العصر الراهن ولكن الذي يتغير فيها هو السلع المتداولة ووسائل الاتصال ، وقد تطور مفهوم السوق في العصر الحديث فلم يعد محصورا في مكان محدد اذ ان المكان ليس شرطا اساسيا لوجوده وان كان يزيد من كفاءة وفعالية هذا السوق اذ يكفي مجرد وجود وسائل اتصال فعالة بين البائع والمشتري وتميل الاسواق في الوقت الحاضر الى طابع التخصص من حيث انواع السلع المتداولة فيها اذ اصبح امراً مألوفاً ان نجد سوقاً كبيراً متخصصاً في بيع سلعة معينة مثل سوق الاوراق المالية .

المبحث الاول : منهجية البحث

اهمية البحث

تعد أسواق رأس المال جزءا مهما ومكملا لاقتصاديات العديد من الدول ولاسيما بعد قدوم التقنيات المتطورة إذ يجد المستثمرون سبلا سهلة إلى أسواق رأس المال في مختلف أنحاء العالم ، فالمرور عبر هذه الأسواق أصبح أمرا ضروريا لا يمكن تفاديه لدى عدد من المنشآت والشركات من اجل جمع رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار المطلوب أو لتوسيع عملية استثمارية قائمة أصلا ، وتؤديء أسواق راس المال دورا مهما في تنمية اقتصاد البلد للأهمية المتزايدة لسوق رأس المال

مشكلة البحث

تظهر مشكلة البحث في التعريف باسواق المال وما هو دورها في تنمية الاقتصاد العراقي

هدف البحث

الكشف عن مؤشرات سوق الاوراق المالية العراقي ومدى اسهامه في تنمية الاقتصاد العراقي ، اذ أن التأثيرات التي تتركها السياسة النقدية في أداء أسواق راس المال تتباين بحسب نوع المؤشر.

فرضية البحث

وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتغيرات التي تصيب المؤشرات للتنبؤ مقدما بما ستكون عليه حالة السوق مستقبلا مما يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري السليم في التوقيت المناسب ، يعد سعر السهم القيمة الحالية للتدفقات النقدية فكلما ارتفعت توقعات الأرباح ارتفعت أسعار الأسهم. كما أن الانخفاض في الأسعار يمكن أن يحدث حتى لو لم يوجد توقع بانخفاض الأرباح ،ليغدو من الممكن لسوق العراق للأوراق المالية في هذه الحالة أن يبعث بإشارات عن مستقبل الوضع الاقتصادي العام يساعد المؤشر العام لأسعار الأسهم على توجيه الدراسات والأبحاث وتطبيق مختلف النظريات العلمية في مجال التمويل والاستثمار ، وذلك عن طريق تزويد المتعاملين في السوق بمصادر معلومات عن تحركات السوق واتجاهاتها تعد القيمة السوقية مؤشرا على قياس حجم أسواق الأسهم من خلال أخذ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تستخدم القيمة السوقية من قبل العديد من المراقبين للأسواق بوصفها مؤشرا لتطور نشاط السوق فكلما ارتفعت القيمة السوقية دل ذلك على ارتفاع مستوى نشاط السوق ، سواء من حيث زيادة عدد الأسهم المدرجة في السوق وزيادة عدد الشركات المدرجة فيها، أو ارتفاع أسعار السوق الذي قد يكون انعكاسا الاتساع حجم المعاملات المالية في السوق أو كليهما معا ، وهو ما يؤثر على التنمية الاقتصادية

خطة البحث

المقدمة

المبحث الاول منهجية البحث

اولا – مشكلة البحث

ثانيا– اهمية البحث

ثالثا – اهداف البحث

رابعا – فرضية البحث

المبحث الثاني الاطار النظري للبحث

المطلب الاول : مفهوم الاسواق المالية

المطلب الثاني التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث : اثر الاسواق المالية في تنمية الاقتصاد العراقي

المطلب الاول : دور الاسواق المالية في تنمية الاقتصاد العراقي

اولا–تشجيع المدخرات للاستثمار في الاوراق المالية

ثانيا –توفير السيولة للمستثمرين

ثالثا–التنبوء بحالة الاقتصاد الوطني واتخاذ الاجراءات المناسبة

رابعا– المساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح اوراق مالية حكومية في تلك الأسواق

المطلب الثاني : مؤشرات الاسواق المالية في تنمية الاقتصاد العراقي

المبحث الرابع : النتائج

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المبحث الثاني الاطار النظري للدراسة

المطلب الاول : مفهوم الاسواق المالية

اولا- مفهوم سوق الأوراق المالية

أصبح موضوع أسواق الأوراق المالية يحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من معدلات الرفاه لأفراده.

و ان السوق المالي يستمد مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام والاسواق ظاهرة قديمة موجودة منذ القدم فهي ليست وليدة العصر الراهن ولكن الذي يتغير فيها هو السلع المتداولة ووسائل الاتصال ، وقد تطور مفهوم السوق في العصر الحديث فلم يعد محصورا في مكان محدد اذ ان المكان ليس شرطا اساسيا لوجوده وان كان يزيد من كفاءة وفعالية هذا السوق اذ يكفي مجرد وجود وسائل اتصال فعالة بين البائع والمشتري وتميل الاسواق في الوقت الحاضر الى طابع التخصص من حيث انواع السلع المتداولة فيها اذ اصبح امراً مألوفاً ان نجد سوقاً كبيراً متخصصاً في بيع سلعة معينة مثل سوق الاوراق المالية [١].

وهذه الاسواق قد تكون اسواقا حرة لاتتدخل الدولة في تنظيمها من حيث تحديد من له حق ارتياده من البائعين والمشترين والوسطاء او من حيث مكان الانعقاد وميعاده او من حيث الاسعار السائدة فيه ، وقد تكون اسواقا منظمة تتدخل فيها الدولة بصورة او بأخرى بفرض الرسوم على دخول السوق وتنظيم مواعيده والرقابة على ما يجري فيه من تعامل [٢] والاسواق المالية (البورصة) هي من النوع الثاني من هذه الاسواق أي الاسواق المنظمة التي تتدخل الدولة في تنظيمها من كل الجوانب ،

---

(١)حسن النجفي ، سوق الاوراق المالية البورصة ، بدون دار نشر، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠ .

(٢) رائد احمد خليل القرغولي ، عقد الوساطة التجارية ، بغداد ، ٢٠١٦، ص١٢١-١٢٣.

وقد عرفت سوق الاوراق المالية بانها ((سوق منظمة للاتجار في الاوراق المالية من اسهم وسندات وصكوك مالية بأنواعها على ان تكون قابلة للتداول وتتحكم فيها قوانين ولوائح ونظم معينة تتولى ادارتها هيئة تشرف على تطبيق هذه التشريعات))[٣].

وقد عرف هذا السوق ايضا بانه ((السوق الذي تتيسر فيه تجميع الاموال وتشكيلها من خلال استقطاب المدخرات المحلية وتحقيق التدفقات الاجنبية وتحريكها نحو الاستثمار في الادوات والاصول المالية الصادرة عن الشركات والمؤسسات والهيئات والحكومات لتمويل مشاريعها تمويلا متوسطا وطويل الاجل))[٤].

ويعرف سوق الأوراق المالية بأنه عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال. ولكن مع نمو شبكات ووسائل الاتصال، فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزي، وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق من خلال شركات السمسرة المنتشرة في مختلف الدول[٥].

ثانيا –خصائص سوق الأوراق الماليّة

يتميّز سوق الأوراق الماليّة بمجموعة من الخصائص؛وهي:

١– العوائد والمخاطر: من الخصائص الأساسيّة لسوق الأوراق الماليّة؛ إذ تتميّز الأصول، كالأسهم، بدرجة عالية من المُخاطرة، وتُؤثّر عليها التغيُّرات الخاصّة في البيئة الاقتصاديّة وطبيعة المُنافسة القائمة بين الشركات على نسب البيع والأرباح، والتي تُساهم في تحديد أسعار هذه الأسهم. التغيّرات: هي التقلّبات التي تحدث في الأسواق

---

(٣) طه احمد عبدالسلام ، الاستثمارات المالية في سوق الاوراق المالية مع اشارة خاصة الى سوق بغداد للاوراق المالية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٩١ ، ص ١٩

(٤) د. اديب قاسم شندي ، الاسواق المالية واثرها في التنمية الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ٢٠١٣، ١٥٦.

(٥) د. محمد عساف ، ادارة المنشات المالية ، طبعة ثانية ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٦٥ .

الماليّة، وتظهر نتيجةً للتغيّرات في الأسعار المُرتبطة في مجموعة من الأحداث، مثل: التقارير الحكوميّة الاقتصاديّة وأرباح المنشآت، لذلك يحرص المُستثمرون الناجحون في الأسواق الماليّة على التحوّط من التغيّرات والتقلّبات؛ وذلك عن طريق التنوّع في الاستثمارات ضمن محافظهم الاستثماريّة.

٢- السيولة: هي توفير سوق الأوراق الماليّة للهوامش التي تُوضّح الفروق بين المُشترين والبائعين للأوراق الماليّة عن طريق تشجيع هذه الأسواق على الجمع بين المُنشآت والشركات من كافّة أنحاء العالم، كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تعزيز ودعم التداول الخاصّ في الأسواق الماليّة؛ عن طريق نشر المعلومات الماليّة للمُستثمرين والمُشاركين في هذه الأسواق. العالميّة: من الخصائص والمُميّزات الخاصّة بأسواق الأوراق الماليّة؛ إذ تجمع كافّة الشركات الأوروبيّة والأمريكيّة والآسيويّة معاً، ممّا يُساهم في تشجيع المُستثمرين من الأفراد والمُؤسّسات على استخدام الشّبكات الإلكترونيّة المُتاحة على مدار الساعة في تطبيق عمليّات التداول. التنظيم: من أهمّ الخصائص الأساسيّة للأسواق الماليّة؛ إذ تعتمد على وجود قوانين تعمل على تنظيمها، وتضمن حصول كافّة المُستثمرين على المعلومات الخاصّة في عمليّات الاستثمار في الأوقات المُناسبة لهم[٦].

ثالثا – أهمية سوق الأوراق الماليّة

يعدُّ سوق الأوراق الماليّة من الأسواق المُهمّة في القطاع الاقتصاديّ، وتُلخَّص أهميّته وفقاً للنقاط الآتية:

١- مؤشّر اقتصاديّ: أيّ يُستخدم سوق الأوراق الماليّة بصفته مُؤشّراً لقياس الحالة الاقتصاديّة للدول، كما يُساعد على عكس كافّة التغيّرات، وتوضيح أسعار الأسهم من حيث الارتفاع أو الانخفاض، والتي تشير إلى الازدهار أو الكساد في الحالة الاقتصاديّة. وضع أسعار للأوراق الماليّة: المُساعدة على توفير قيم للأوراق الماليّة التي تعتمد على أساس تأثير العرض والطلب، ويُساهم ذلك في تقييم طبيعة الطلب

---

(٦) طه احمد عبدالسلام ، مصدر سابق ، ص ٢١.

على هذه الأوراق، والذي يُعتَبر من الفوائد المُهمّة للمُستثمرين؛ إذ تُساعد على معرفة قيمة الاستثمارات. التأكد من سلامة العمليّات الماليّة: وهو من الأمور المُهمّة التي تُطبّقها هذه الأسواق، فتعتمد على مُلاحظة مدى سلامة الشركات وقدرتها على تطبيق الأنظمة والقواعد أثناء التعامل مع البورصة. ٢-المشاركة في النموّ الاقتصاديّ: إذ تدعم أسواق الأوراق الماليّة القدرة على الاستثمار، من خلال تبادل الأوراق الماليّة بين الشركات المختلفة، ممّا يُؤدّي إلى بناء رؤوس الأموال والمساهمة في التنميّة الاقتصاديّة. التشجيع على الادخار والاستثمار: من خلال توفير العروض الاستثماريّة لأغلب الأوراق الماليّة، ممّا يُساهم في جذب الكثير من الأفراد نحو الادخار من أجل الاستثمار في الأوراق الماليّة المطروحة من خلال الشركات، بدلاً من تطبيق الاستثمارات في الأصول التي لا تُحقّق أيّ عوائد ماليّة، مثل الذهب[٧].

رابعا- أهداف سوق الأوراق الماليّة

يسعى سوق الأوراق الماليّة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمّها:

١- بناء بيئة استثماريّة آمنة قادرة على تحقيق المُنافسة التي تتميّز بالمصداقيّة. تطوير كافّة الأساليب والوسائل المُستخدَمة في التداول؛ من خلال تطبيق أفضل وأحدث الطُرق. ٢-تنمية العمل في سوق الأوراق الماليّة؛ من خلال التميُّز في الخدمات المُقدّمة إلى الأفراد والمنشآت.

٣- توفير المعلومات حول التداول للمستثمرين والمتعاملين في سوق الأوراق الماليّة. دعم الوعي الخاص في الاستثمار، والذي يشمل كافّة الأفراد في المجتمع؛ وخصوصاً المتعاملين مع سوق الأوراق الماليّة.

٤-التنوّع في الأدوات الماليّة المُستخدَمة من قِبَل المُستثمرين في سوق الأوراق الماليّة[٨].

خامسا -انواع الاسواق المالية

يمكن تقسيم الأوراق المالية إلى سوقين سوق أولي وسوق ثانوي.

---

(٧) د. اديب قاسم شندي ، مصدر سابق، ١٥٧.

(٨) صادق حنين ، بحوث في اعمال البورصات ، بورصات الاوراق المالية ، منشور في مجلة الاقتصاد والقانون ، العدد الاول ، سنة ثامنة ، ١٩٣٨ ، ص ٤٩٩

١-السوق الأولي أو سوق الإصدار: هو السوق الذي يكون فيه البائع للورقة المالية (السهم أو السند) هو مصدرها الأصلي. مثال: عندما تعتزم شركة جديدة طرح أسهمها في السوق للاكتتاب العام، أو حين تقوم شركة قائمة أصلاً بإصدار سندات جديدة أو أسهم فإن تلك الأسهم والسندات يتم طرحها في السوق الأولي.

٢-السوق الثانوي هو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأسهم والسندات التي سبق إصدارها والتي يتم التداول بها بين المستثمرين. مثال: طالما أن المصدر الأصلي لتلك الأسهم والسندات غير مضطر إلى استردادها قبل تاريخ استحقاقها، فإن هذه السوق تسمح للمستثمرين باستبدال هذه الأوراق بالنقدية قبل هذا التاريخ[٩].

المطلب الثاني : التنمية الاقتصادية

اولا- تعريف التنمية الاقتصادية

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، وعرفت بانها (عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحمأية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب).

فالتنمية معنية ومهتمة بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما إنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لأن هذا ضروري لأدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة [١٠]

ويُعَد علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً وغاية الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية أو بالنسبة للاقتصاد السياسي، فبينما تنبع أهميته أيضاً من دوره في التخصيص إلامثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً

---

(٩)طه احمد عبدالسلام ، مصدر سابق، ص ٢٣ .

(١٠)ميشيل تـوادور، التنميـة الاقتصـادية، ترجمـة أ.د محمـود حسـن حسـني، دار المـريخ للنشـر، ٢٠٠٦، ص٢٣.

وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا بد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة بصفة عامة[١١]

وأن أكثر التعاريف شيوعا للتنمية الاقتصادية هي أنها تمثل نموا في الدخل المتوسط والذي عادة ما يعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. أو بعبارة اخرى زيادة متوسط الناتج للفرد لأن زيادة الناتج ستؤدي الى زيادة الدخل. على أن المقصود بالزيادة في الدخل هنا هو الزيادة في الدخل الحقيقي، وليس الدخل النقدي. ويعد التحسن في مستوى رفاهية السكان أحد الجوانب المهمة لعملية التنمية، لإنها لا تنطوي فقط على مجرد الزيادة في الانتاجية، ولكن أيضا على زيادة قدرة الناس على الاستهلاك بشكل أكبر، سواء كانت تلك السلع المستهلكة مشتراه بواسطتهم أو مقدمة اليهم بشكل مجاني لتحسين مستوى معيشتهم. كذلك يدخل ضمن قائمة التحسن الناتج عن التنمية ليس فقط مجرد الزيادة في الدخل، ولكن أيضا تحقيق فرص أكثر استقرارا للتوظف، وتعليم أفضل، ومستويات أفضل من الصحة والتغذية، واستهلاك أكثر للغذاء، وسكن أفضل، وزيادة في الخدمات العامة المقدمة مثل الماء، والطاقة والنقل، ووسائل المتعة والرفاهية، وزيادة في خدمات البوليس والأمن. ومثل هذا التحسن في الرفاهية البشرية لا شك يساعد على زيادة الانتاجية الاقتصادية[١٢].

ثانيا –النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ان النمو الاقتصادي يتعرف الى مجرد الزيادة الكلية في ثروة المجتمع بغض النظر عن أجمالي عدد السكان. بينما ترتبط التنمية الاقتصادية ليست فقط مجرد زيادة تحدث في دخل المجتمع، ولكن لابد وأن يصاحب هذه الزيادة تحول جوهري في مستوى رفاهية الفقراء، زيادة مستويات التعليم والصحة وغيرها.على أن قياس التنمية الاقتصادية باستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل يخفي فروقا هائلة بينما يتعلق بتوزيع الدخل. فربما تعكس زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الزيادة التي تحدث في أرباح عدد قليل فقط من السكان وليس كل السكان، أى قد يترتب النمو تركز في الثروة. إلا أن هناك من يرى أن تركز الثروة في يد فئة قليلة هو

---

(١١) د.محمد نبيل جامع ، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية ، ٢٠٠٠ ، ص٤٩ .

(١٢)د. فليح حسن ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار رضوان للنشر ، عمان ، ٢٠٠٦، ص٤٨.

السبيل الوحيد لتكوين المدخرات اللازمة للاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي. على سبيل المثال يرى كزنتس kwznets أن عدم العدالة في توزيع الدخل عادة ما يكون الصفة الغالبة للمراحل الاولى لعملية التنمية الاقتصادية حيث يكون التكوين الرأسمالي أمرا حيويا، ثم يمكن بعد ذلك أحداث قدر من العدالة في توزيع الدخل في المراحل اللاحقة. وعادة ما ينطوي النمو الاقتصادي عن استخدام الالات التي تعمل بصورة أكثر كفاءة وأقل تكلفة من البشر، وهو ما يؤدي الى أحداث نمو اقتصادي يؤدي الى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل (من الناحية الاحصائية) إلا أن المستوى الحقيقي للمعيشة لمعظم السكان قد ينخفض، أى أن التنمية الاقتصادية لم تحدث.

من ناحية أخرى ففمن الممكن أن يحدث العكس، أو ربما ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل (إحصائيا) ويرتفع مستوى المعيشة نتيجة عملية اعادة توزيع الدخل. وفي مثل هذا الموقف الاخير تحدث التنمية الاقتصادية إذا أستمر المجتمع سفي الحفاظ على تحسين مستويات المعيشة. وبأختصار فان التنمية الاقتصادية في معناها الواسع تعني استمرار الزيادة في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان[١٣].

ثالثا- أهمية التنمية الاقتصادية:

أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي:

١- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

٢- توفير فرص عمل للمواطنين.

٣- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

٤- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

٥- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

٦- تسديد ديون الدولة.

٧- تحقيق الأمن القومي. [١٤]

---

(١٣) د. فليح حسن ، مصدر سابق ، ص٤٧.

(١٤) د.محمد نبيل جامع ، مصدر سابق ، ص٥١ .

رابعا –متطلبات التنمية الاقتصادية:

١– التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

٢– الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

٣– توفير الموارد البشرية المتخصصة.

٤– وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

٥– توفير الأمن والاستقرار.

٦– نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع. [١٥]

([١٥])ميشيل توادور، مصدر سابق ، ص٢٣.

المبحث الثالث : اثر الاسواق المالية في تنمية الاقتصاد العراقي

المطلب الاول : دور الاسواق المالية في تنمية الاقتصاد العراقي

اولا–تشجيع المدخرات للاستثمار في الاوراق المالية ، حيث تشجيع سوق الاوراق المالية صغار المدخرين وكبارهم ممن لديهم فائض مالي لايستطيعون استخدامه في القيام بمشاريع مستقلة باموالهم نظرا لعدم وجود فكرة استثمارية لديهم ، ومن ثم فانهم يفضلون شراء الاوراق المالية على قدر اموالهم ، وهذا يساعد اغراض التنمية

ثانيا –توفير السيولة للمستثمرين

اصبحت الأسواق المالية تلعب دوار هاما وحيويا في عمليات التمويل المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة في معظم الاقتصاديات المتقدمة وبعض الاقتصاديات النامية ، اذ ارتبط دورها الريادي في تعبئة الموارد المالية والمدخ ا رت وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة .

ثالثا–التنبوء بحالة الاقتصاد الوطني واتخاذ الاجراءات المناسبة

تعد اسعار الاوراق المالية المتداولة في البورصة مؤشرات للحالة الاقتصادية المستقبلية للبلاد ، فهي تعتبر بمثابة انذار مبكر للقائمين على شؤون الاقتصاد في الدولة لاتخاذ الترتيبات اللازمة والاجراءات التصحيحية عندما يلزم الامر ، فانخفاض اسعار الاسهم تعتبر مؤشرات على اقبال الاقتصاد على مرحلة كساد ، وارتفاع اسعارها يعتبر مؤشر على قدوم مرحلة انعاش

رابعا– المساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح اوراق مالية حكومية في تلك الأسواق حيث رافق بروز اهمية الاوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد التجاء الحكومات إلى الاقتراض العام[١٦].

المطلب الثاني :مؤشرات قياس أداء أسواق رأس المال

يعرف الأداء عامة على أنه القيام بتنفيذ جزء من العمل أو كله وتحقيق النجاح فيه ولأسواق رأس المال مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن وتعكس مستويات أدائها في الوقت نفسه وتعد هذه المؤشرات أحد أهم الوسائل التي يسترشد بها المستثمرون في أسواق رأس المال في توقيت قراراتهم الاستثمارية ، كما أنها تستخدم وعلى نحو متزايد في تقييم أداء الأسواق

---

(١٦) د. اديب قاسم شندي ، مصدر سابق، ١٦١.

ومعرفة اتجاهات الأداء فيها ومقارنتها بأداء غيرها من الأسواق ، فضلا عن المعلومات التي توفرها هذه المؤشرات والتي تستخدم في قياس مدى تحقيق الأسواق لأهدافها[١٧]

وفيما يأتي عرض لهذه المؤشرات :

أولا: المؤشر العام لأسعار الأسهم

١-مفهوم المؤشر العام لأسعار الأسهم

هو مؤشر إحصائي يستخدم لقياس الأداء الكلي للسوق الذي يتم احتساب المؤشر له ، ويعد ايضاً كمقياس للحركة العامة لسوق رأس المال يتألف من مجموعة من الأوراق المالية يعتقد أنها تعكس حالة السوق بكامله ويفترض أن هذا المؤشر عندما يرتفع فأن السوق ككل يرتفع وعندما ينخفض فأن السوق ككل ينخفض

إن مؤشر أسعار الأسهم يمكن أن يعطي تنبيه مسبق بحدوث انتعاش أو انكماش اقتصادي ، أي انه يتجه نحو التغير (الارتفاع أو الانخفاض) قبل حدوث تغير في النشاط الاقتصادي بعدة ويعد عندئذ من المؤشرات القيادية التي تساعد رجال الأعمال والاقتصاديين على التنبؤ بالنشاط الاقتصادي

يعد سعر السهم القيمة الحالية للتدفقات النقدية،فكلما ارتفعت توقعات الأرباح ارتفعت أسعار الأسهم. كما أن الانخفاض في الأسعار يمكن أن يحدث حتى لو لم يوجد توقع بانخفاض الأرباح،ليغدو من الممكن لسوق رأس المال في هذه الحالة أن يبعث بإشارات خاطئة عن مستقبل الوضع الاقتصادي العام[١٨].

أن حركة الأسعار في السوق تسير في اتجاه وأحد مما يدل على وجود علاقة طردية بين التغير في سعر سهم ما والتغير الذي يطرأ على مؤشرات الأسعار التي تعكس حركة أسعار جميع الأسهم المتداولة في السوق. ليمكن للمستثمر بعد ذلك أن يعطي فكرة سريعة عن التغير في عائد

---

(١٧) إيمان عبد المطلب حسن محمد المولى ، تأثير السياسة النقدية في أداء أسواق رأس المال في مجموعة من الدول العربية رسالة ماجستير ، الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، ٢٠٠٤، ص٤٧

(١٨) صبيح الدليمي، ،مستلزمات تفعيل دور سوق بغداد للأوراق المالية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية المنعقد تحت عنوان /السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي،ط١ ،بيت الحكمة،بغداد ، ٢٠٠٢، ص٢٤

محفظة الأوراق المالية التي يمتلكها إيجابيا أو سلبيا بمجرد مقارنته بالتغير الذي حدث بمؤشر السوق ، يقوم المحللون بدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتغيرات التي تصيب المؤشرات للتنبؤ مقدما بما ستكون عليه حالة السوق مستقبلا مما يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري السليم في التوقيت المناسب ، كما أن المحللين الفنيين يقومون باكتشاف أنماط للتغيرات التي تصيب المؤشرات من خلال تحليل حركتها تاريخيا .وبمعرفة نمط حركة الماضي يمكن التنبؤ بالحركة المستقبلية التي في ضوئها تتخذ قرارات الاستثمار و–يساعد المؤشر العام لأسعار الأسهم على توجيه الدراسات والأبحاث وتطبيق مختلف النظريات العلمية في مجال التمويل والاستثمار ، وذلك عن طريق تزويد المتعاملين في السوق بمصادر معلومات عن تحركات السوق واتجاهاتها[١٩].

ثانيا: القيمة السوقية

ويقصد بالقيمة السوقية رسملة السوق المالية وهي عبارة عن مجموع الأسهم المدرجة في السوق بمتوسط أسعارها في نهاية المدة، أو أنها تمثل قيمة أسهم الشركات المدرجة في السوق تبعا لأسعار سوق رأس المال وتعد القيمة السوقية مؤشرا على قياس حجم أسواق الأسهم من خلال أخذ نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي، كما تستخدم القيمة السوقية من قبل العديد من المراقبين للأسواق بوصفها مؤشرا لتطور نشاط السوق فكلما ارتفعت القيمة السوقية دل ذلك على ارتفاع مستوى نشاط السوق ، سواء من حيث زيادة عدد الأسهم المدرجة في السوق وزيادة عدد الشركات المدرجة فيها، أو ارتفاع أسعار السوق الذي قد يكون انعكاسا لاتساع حجم المعاملات المالية في السوق أو كليهما معا [٢٠].

ثالثا:حجم التداول

يقاس حجم التداول بعدد الأسهم التي يتم تداولها في سوق رأس المال أو بقيمة الأسهم التي يتم تداولها في قاعة السوق بمختلف الأسعار خلال مدة معينة. ويعد حجم التداول مؤشرا جيدا على مستوى نشاط السوق ، ودرجة سيولتها من خلال أخذ نسبته إلى الناتج المحلي

---

(١٩) صلاح الدين محمد أمين الإمام، وارشد فؤاد مجيد إبراهيم التميمي، ،دور المصارف في صناعة سوق الأوراق المالية –دراسة تطبيقية وتحليلية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية، ط١ ،بيت الحكمة،بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٣

(٢٠) صبيح الدليمي، مصدر سابق ، ص٢٥

الإجمالي. إذ أن حجم التداول يعطي تلميحات مهمة عن قوة السوق واحتمالات صعوده أو هبوطه في المستقبل .فعمليات البيع والشراء الكثيفة للأسهم في مدة معينة تولد حجم تداول كثيفا وينتج عن ذلك زيادة في الطلب الكلي على الأسهم في المدة نفسها (Kaizoj,2000,497) وبالتالي احتمال صعود الأسعار هي الخطوة التالية ،ويعني ذلك تفاؤل المستثمرين وان تلك الاحتمالات هي التي تدفع المزيد من المستثمرين إلى الدخول إلى السوق ورفع الأسعار. أما إذا لم يكن هناك تداول كبير بالأسهم ، فأن ذلك يؤدي إلى قلق المستثمرين الذين يندفعون نحو تصفية مراكزهم الاستثمارية مما يسبب ضغطا على الأسعار وانخفاضها. وبذلك يمكن القول أن الطلب على الأسهم ليس هو الشيء الوحيد الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار ، بل أن كثافة التداول وزيادة الأسعار هي التي تولد الطلب. ثم إحداث زيادات جديدة في الأسعار[٢١]

رابعا:معدل دوران الأسهم

وهو يعادل القيمة الكلية للأسهم المحلية المتداولة خلال مدة معينة كنسبة مئوية من القيمة السوقية لتلك المدة . ويعد معدل الدوران من المؤشرات المهمة التي تقيس سيولة سوق رأس المال ، ويستخدم معدل الدوران العالي في أغلب الأحيان بوصفه مؤشرا على أن كلف إتمام المعاملات المالية منخفضة. ومن المهم أن أسواق الأسهم الكبيرة الحجم لا تعد بالضرورة أسواقا ذات سيولة مالية كبيرة، فالأسواق الكبيرة ولكن غير الكفوءة سوف يكون لها قيمة سوقية كبيرة ومعدل دوران صغير

خامسا: عدد الشركات

ويقصد بذلك عدد الشركات المدرجة في سوق رأس المال التي تتداول أوراقها المالية في السوق وان أداء أسواق رأس المال هو عبارة عن مجموعة من المؤشرات تقيس حالة السوق أو نشاطه وتعد معيارا لنجاح إدارة أي سوق أو فشلها ، ويمكن في الوقت نفسه استخدامها للمقارنة بين أسواق رأس المال[٢٢].

---

(٢١) صلاح الدين محمد أمين الإمام، وارشد فؤاد مجيد إبراهيم التميمي، مصدر سابق ، ص٢٨

(٢٢) إيمان عبد المطلب حسن محمد المولى ، مصدر سابق ، ص٤٧

المبحث الرابع : تحليل النتائج

يتبين من الجدول رقم (١) **مؤشرات**

التاريخ	فتح	أعلى	أدنى	إغلاق	تغير	تغير %	حجم التداول	لأسهم المتداولة
04/10/2017	-	-	-	585.12	1.64	% 0.2795	399150703	378
03/10/2017	-	-	-	586.76	1.6	% 0.2719	330725508	216
02/10/2017	-	-	-	588.36	1.14	% 0.1941	526736245	173
28/09/2017	-	-	-	587.22	1.19	% 0.2031	315953358	285
27/09/2017	-	-	-	586.03	1.57	% 0.2672	4914685022	199
26/092017	-	-	-	587.6	1.76	% 0.3004	5932726410	226
25/09/2017	-	-	-	585.84	1.88	% 0.3219	715234765	199
24/09/2017	-	-	-	583.96	2.31	% 0.394	335724243	166
20/09/2017	-	-	-	586.27	4.94	% 0.8498	1667032723	299
19/09/2017	-	-	-	581.33	2.28	% 0.3907	308011474	311
14/09/2017	-	-	-	583.61	1.86	% 0.3177	374815143	345
13/09/2017	-	-	-	585.47	7.23	% 1.2503	19781427305	362
12/09/2017	-	-	-	578.24	1.35	% 0.234	10030037207	381
11/09/2017	-	-	-	576.89	2.01	% 0.3472	534537765	232
10/09/2017	-	-	-	578.9	2.19	% 0.3797	633465918	193

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على البيانات من سوق العراق للاوراق المالية على الموقع الالكتروني

http://www.isxnet/isxportal/portal/sectorProfileContainer.html?sectorId

يبين الجدول (١) أن المؤشر المحلي لأسعار الأسهم قد أرتفع من ٣٩٩١٥٠٧٠٣ في ٢٠١٧/١٠/٠٤إلى أعلى نقطة ١٩٧٨١٤٢٧٣٠٥ وذلك في٢٠١٧/٠٩/١٢.

وفيما يتعلق بالقيمة السوقية فقد بلغت نسبة الزيادة خلال ٢٠١٧/١٠/٠٤-٢٠١٧/٠٩/١٠ ، وسجلت أكبر قيمة سوقية إذ بلغت ٨٧٦١.٦مليون دولار

أما فيما يخص قيمة التداول فشهدت هي الأخرى ارتفاعا إذ بلغت نسبة٢.٢٨ وذلك في ٢٠١٧/٠٩/١٩في مقابل أدنى قيمة تداول بلغت ١.٦مليون دولار وذلك في٢٠١٧/١٠/٠٣

وأما فيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة فقد ارتفع وبنسبة قدرها 0.3797 % وبلغ أكبر عدد للأسهم٣٨١مليون سهم خلال ٢٠١٧/٠٩/١٢ مقارنة بأدنى عدد وهو١٧٣ مليون سهم في ٢٠١٧/١٠/٠٢.

ومن خلال التطور في المؤشرات يمكن القول أن سوق العراق للأوراق المالية حقق تطورا كبيرا فكان أداؤه جيدا، كما يتوقع أن تشهد المدة القادمة تطورا أكبر في أداء السوق، مما سيؤدي إلى تكامل سوق لأوراق المالية وتنشيطها في المرحلة المقبلة.

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجيات

١- تعد دراسة التنمية الاقتصادية من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد وعرفت بانها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحمأية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب

٢-يستمد السوق المالي مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام والاسواق ظاهرة قديمة موجودة منذ القدم فهي ليست وليدة العصر الراهن ولكن الذي يتغير فيها هو السلع المتداولة ووسائل الاتصال ، وقد تطور مفهوم السوق في العصر الحديث فلم يعد محصورا في مكان محدد اذ ان المكان ليس شرطا اساسيا لوجوده وان كان يزيد من كفاءة وفعالية هذا السوق

٣-يعرف سوق الأوراق المالية بأنه عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال. ولكن مع نمو شبكات ووسائل الاتصال، فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزي، وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق من خلال شركات السمسرة المنتشرة في مختلف الدول

٤-السيولة هي توفير سوق الأوراق الماليّة للهوامش التي تُوضّح الفروق بين المُشترين والبائعين للأوراق الماليّة عن طريق تشجيع هذه الأسواق على الجمع بين المُنشآت والشركات من كافّة أنحاء العالم، كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تعزيز ودعم التداول الخاصّ في الأسواق الماليّة؛ عن طريق نشر المعلومات الماليّة للمُستثمرين والمُشاركين في هذه الأسواق. العالميّة: من الخصائص والمُميّزات الخاصّة بأسواق الأوراق الماليّة؛ إذ تجمع كافّة الشركات الأوروبيّة والأمريكيّة والآسيويّة معاً

٥- تعد اسعار الاوراق المالية المتداولة في البورصة مؤشرات للحالة الاقتصادية المستقبلية للبلاد ، فهي تعتبر بمثابة انذار مبكر للقائمين على شؤون الاقتصاد في الدولة لاتخاذ الترتيبات اللازمة والاجراءات التصحيحية عندما يلزم الامر ، فانخفاض اسعار الاسهم تعتبر

مؤشرات على اقبال الاقتصاد على مرحلة كساد ، وارتفاع اسعارها يعتبر مؤشر على قدوم مرحلة انعاش

ثانيا – التوصيات

١- يقترح الباحث الاهتمام بالاسواق المالية كونها تعد عاملا مؤراه وهاما في التنمية الاقتصادية

٢- يقترح الباحث الاهتمام بمؤشر أسعار الأسهم الذي يعطي تنبيه مسبق بحدوث انتعاش أو انكماش اقتصادي ، أي انه يتجه نحو التغير (الارتفاع أو الانخفاض) قبل حدوث تغير في النشاط الاقتصادي بعدة ويعد عندئذ من المؤشرات القيادية التي تساعد رجال الأعمال والاقتصاديين على التنبؤ بالنشاط الاقتصادي

٣- يقترح الباحث الاهتمام بحركة الأسعار في السوق اذ تسير في اتجاه وأحد مما يدل على وجود علاقة طردية بين التغير في سعر سهم ما والتغير الذي يطرأ على مؤشرات الأسعار التي تعكس حركة أسعار جميع الأسهم المتداولة في السوق. ليمكن للمستثمر بعد ذلك أن يعطي فكرة سريعة عن التغير في عائد محفظة الأوراق المالية التي يمتلكها إيجابيا أو سلبيا بمجرد مقارنته بالتغير الذي حدث بمؤشر السوق

٤- يقترح الباحث الاهتمام بحجم التداول بعدد الأسهم التي يتم تداولها في سوق رأس المال أو بقيمة الأسهم التي يتم تداولها في قاعة السوق بمختلف الأسعار خلال مدة معينة. ويعد حجم التداول مؤشرا جيدا على مستوى نشاط السوق

المصادر

١. المولى إيمان عبد المطلب حسن محمد ، تأثير السياسة النقدية في أداء أسواق رأس المال في مجموعة من الدول العربية رسالة ماجستير ، الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، ٢٠٠٤

٢. النجفي حسن ، سوق الاوراق المالية البورصة ، بدون دار نشر، بغداد ، ١٩٩٢ .

٣. شندي د. اديب قاسم ، الاسواق المالية واثرها في التنمية الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ٢٠١٣

٤. د. فليح حسن ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار رضوان للنشر ، عمان ، ٢٠٠٦.

٥. د. محمد عساف ، ادارة المنشات المالية ، طبعة ثانية ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، ١٩٧٦

٦. جامع د.محمد نبيل ، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية ، ٢٠٠٠.

٧. القرغولي رائد احمد خليل ، عقد الوساطة التجارية ، بغداد ، ٢٠١٦،.

٨. صادق حنين ، بحوث في اعمال البورصات ، بورصات الاوراق المالية ، منشور في مجلة الاقتصاد والقانون ، العدد الاول ، سنة ثامنة ، ١٩٣٨

٩. الدليمي صبيح ، ،مستلزمات تفعيل دور سوق بغداد للأوراق المالية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية المنعقد تحت عنوان /السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي،ط١ ،بيت الحكمة،بغداد ، ٢٠٠٢.

١٠. صلاح الدين محمد أمين الإمام، والتميمي ارشد فؤاد مجيد إبراهيم ، ،دور المصارف في صناعة سوق الأوراق المالية –دراسة تطبيقية وتحليلية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية، ط١ ،بيت الحكمة،بغداد ، ٢٠٠٢ .

١١. طه احمد عبدالسلام ، الاستثمارات المالية في سوق الاوراق المالية مع اشارة خاصة الى سوق بغداد للاوراق المالية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٩١

١٢. ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٦.